

Distr.: General
20 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٢٠ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٤-٢٠١٥*

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية

والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٤-٢٠١٥.

* بعد أن أصبحت تونس وليبيا والمغرب بلدانا أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في تموز/يوليه ٢٠١٢، تقرر توسيع نطاق التغطية الإقليمية للدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة على نحو يشمل جميع البلدان التي تشكل المنطقة العربية. وقد استُخدمت المجموعات الإقليمية الفرعية التالية في هذه الوثيقة مع مراعاة مزيج من مستويات الدخل الفردي والقرب الجغرافي وأوجه التشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية)؛ وبلدان المشرق العربي (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر ودولة فلسطين)؛ وبلدان المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب)؛ والبلدان العربية الأقل نمواً (جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن).



الرجاء إعادة استعمال الورق

010615 280515 15-06104 X (A)



موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٤-٢٠١٥

موجز

يقدّر أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية في المنطقة بلغ ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، مما لا يشكل تغييراً يذكر بالمقارنة بعام ٢٠١٣. وقد ساهمت في تباطؤ النمو هذا تقديرات النمو السلي في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا، مما يعزى لتزايد حدة النزاعات المسلحة. وإضافة إلى النزاعات والتعطيلات الأمنية المتصلة بها في المنطقة، غدا الانخفاض الكبير في أسعار النفط والآفاق غير الأكيدة في هذا الصدد شاغلاً اقتصادياً مهماً جديداً. فقد هبطت أسعار النفط، من الذروة التي كانت قد بلغت في حزيران/يونيه ٢٠١٤، بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة خلال النصف الثاني من السنة نفسها. وعلى الرغم من هذا التغير الكبير، واصلت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قيادتها للنمو في المنطقة العربية. وفي حين أن انخفاض أسعار النفط أثر على الدخل الوطني الاسمي، فإن أثره أقل وضوحاً في أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقية المعدلة بالأسعار وذلك لأن مستوى إنتاج النفط الخام لم يتغير بالكاد. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار التوسع في القطاعات غير النفطية عزز النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولم يصل تأثير انخفاض أسعار النفط إلى الشعور الاقتصادي في تلك البلدان، مع أن ثقة الأعمال بدأت في التناقص، مع الضعف الذي شهدته أسواق الأوراق المالية والأسواق العقارية. واستفادت من انخفاض أسعار النفط البلدان التي تستورده، فقد خفّ الضغط على ميزان المدفوعات فيها وانخفضت الصعوبات في المالية الحكومية لديها. على أن ما تحقق من مكاسب معرض لخطر فقدانه بسبب تراجع تدفقات رأس المال والتحويلات من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان العربية الأخرى. وفي ظل انتشار النزاعات المسلحة والعنف في المنطقة وتزايد التعطل في الأنشطة الاقتصادية بين بلدان المنطقة، تمثلت إحدى القنوات الرئيسية لجهود إشاعة الاستقرار الاقتصادي في تدفق رأس المال والتحويلات ضمن المنطقة من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومع أن تأثير هذه التدفقات المتوسط الأجل كان معتدلاً، فإن من المرجح أن آلية إشاعة الاستقرار هذه في المنطقة ستستمر في التأثير على الأجل المتوسط بانخفاض أسعار النفط وآثاره السلبية على وضع المالية العامة في بلدان المجلس. ومن المتوقع أن تنمو المنطقة العربية بمعدل متوسط نسبته ٢,٤ في المائة خلال عام ٢٠١٥. وينتظر أن تباطأ سرعة التوسع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في حين أن من المنتظر أن المناطق الفرعية الأخرى، باستثناء البلدان المتأثرة بالنزاعات، ستسجل نمواً معتدلاً، مما يعود إلى الارتفاع المنتظر في الطلب الداخلي الناجم عن انخفاض أسعار منتجات الوقود والأصناف الغذائية المستوردة.

أولا - السياق العالمي

١ - شهد الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٤ تغيرات في عدة جوانب هامة. وكان هناك انفصال في السياسة النقدية بين الولايات المتحدة وباقي الاقتصادات المتقدمة. فقد عكست السياسة النقدية في الولايات المتحدة الانتعاش الاقتصادي القوي فيها وسارت باتجاه التطبيع، مع زيادة في معدلات الفائدة من المتوقع أن تطرأ في منتصف عام ٢٠١٥. وفي حين أن من المنتظر أن تبقى معدلات الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الأخرى على مستوياتها المنخفضة تاريخياً، فإن الفارق في معدلات الفائدة المتوقعة تسبب في ارتفاع كبير في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، بما فيها اليورو والين. وأدى الانخفاض السريع في أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ إلى إعادة التوازن في توزيع الدخل بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان التي تستورده. وفي الوقت نفسه، استمر تراجع دور الاقتصادات النامية كمراكز قيادية للنمو، واقترب ذلك بتباطؤ سرعة التوسع الاقتصادي في الاقتصادات النامية الرئيسية، بما فيها البرازيل والصين. على أن آثار هذه التغيرات في الاقتصاد العالمي لا تزال غير أكيدة، ولكن هناك تزايداً في الشواغل المتعلقة بإمكانية حدوث "ركود شامل" (secular)، والمقصود بذلك حدوث ركود وانكماش طويلي الأجل في الاقتصاد العالمي نتيجة للديون.

٢ - واستمر التوسع الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة على الرغم من تناقص إنفاق الحكومة الاتحادية^(١). وقاد هذا النمو القطاع الخاص الناشط الآخذ في الانتعاش من الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وساندت توسع القطاع الخاص قدرة القطاع المالي على التكيف، وهي قدرة دعمها انتعاش أسعار الأصول. واستمر الركود في الاقتصاد الأوروبي مما يعود لبطء الاستثمار الخاص. وفي عام ٢٠١٥، دخل البنك المركزي الأوروبي في مرحلة من التيسير الكمي بغية تنشيط نمو الائتمان في منطقة اليورو، في حين أن المفوضية الأوروبية أخذت باستراتيجية خطة استثمارية ترمي إلى مضاعفة الاستثمار الخاص^(٢). وتعمقت أزمة الديون في اليونان مما أثار مخاطر على النظام المالي في منطقة اليورو كلها. ولم تتمكن اليابان من تحقيق انتعاش تقوده الصادرات لأن نمو الطلب الداخلي شهد ركوداً في أعقاب زيادة ضريبة المبيعات في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وتعرضت سرعة التوسع الاقتصادي في الاقتصادات

(١) وزارة التجارة في الولايات المتحدة، مكتب التحليل الاقتصادي، "Gross domestic product: fourth quarter and annual 2014 (third estimate); Corporate profits: fourth quarter and annual 2014", 27 March 2015. على الموقع www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2015/pdf/gdp4q14_3rd.pdf.

(٢) المفوضية الأوروبية، "An investment plan for Europe", document COM(2014)903, 26 November 2014. متاح على الموقع <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52014DC0903&from=EN>.

النامية إلى مزيد من التباطؤ في عام ٢٠١٤. وأدى تراجع الأسعار الدولية للسلع الأساسية إلى إضعاف متباين في زخم النمو في البلدان المصدرة لتلك السلع. على أن البلدان المستوردة للسلع الأساسية استفادت من انخفاض أسعارها إذ خفّ الضغط على ميزان المدفوعات، غير أن هذه الفائدة لم تكن بالقدر الكافي لإحداث نمو اقتصادي عال. ومن بين الاقتصادات النامية الرئيسية، كان الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا الأكثر تضرراً من انخفاض أسعار السلع الأساسية، في حين أن الصين والهند شهدتا في عام ٢٠١٤ معدلات كبيرة في النمو الاقتصادي، مع أن هذه المعدلات كانت آخذة في التباطؤ.

٣ - وفي حين أنه لوحظ وجود تراجع معتدل، وإن كان ملحوظاً، في عدة اقتصادات متقدمة، بما في ذلك ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة واليابان، فإن خلق فرص العمل استمر في الركود في عام ٢٠١٤. واستمرت في الاتساع الفجوة العالمية في العمالة، والتي أوجدتها الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، مما عكس تدهور أوضاع العمالة في الاقتصادات النامية^(٣). ونتج عن آفاق العمل الضعيفة المستمرة في الاقتصادات المتقدمة تنامي الضغط السياسي لتقييد الهجرة. وإضافة لذلك، فإن من المتوقع أن يتراجع الطلب على اليد العاملة الأجنبية في الاقتصادات الغنية بالموارد في المنطقة العربية من قبيل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وفي حين أن عدة اقتصادات متقدمة يرجّح أن تشهد تحسينات طفيفة في حالة العمالة لديها، فإن من المتوقع أن يستمر التدهور في الاقتصادات النامية في عام ٢٠١٥. ولا يرجّح أن تتخذ الاقتصادات المتقدمة أو النامية تدابير كبيرة للحفز المالي، فهي ستأخذ بتوطيد المالية العامة باعتبار ذلك الأولوية الأهم. وليس من المحتمل مشاهدة حالات انتعاش تقوده السياسات في مجال خلق فرص العمل في المستقبل القريب، وخاصة في الاقتصادات النامية.

٤ - وهناك في هذا السياق العالمي عدة عوامل سلبية تؤثر بشكل ملحوظ على الاقتصادات العربية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويستمر كشاغل في المنطقة تصاعد التوترات الجيوسياسية والعنف المسلح والتشريد الجماعي للسكان فيها. ولا يقتصر تأثير تراجع أسعار النفط على حالة المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط وحدها، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، بل يمتد ليشمل البلدان العربية الأخرى، وذلك من خلال تغييره لأنماط تدفقات رأس المال والتحويلات ضمن المنطقة. وتستمر آفاق الضعف الاقتصادي في الاقتصادات الأوروبية في إعاقتهما للصادرات غير النفطية من المنطقة، وخصوصاً من بلدان

(٣) الآفاق الاجتماعية للعمالة في العالم: اتجاهات عام ٢٠١٥ (جنيف، ٢٠١٥)، ص. ١٦، متاح على الموقع www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_337069.pdf

المغرب العربي. وبرجح أن يكون للارتفاع المنتظر في معدلات الفائدة بدولار الولايات المتحدة أثره على تكاليف التمويل في البلدان العربية. وفي الوقت نفسه، هناك بضعة عوامل إيجابية تؤثر على الآفاق الاقتصادية في المنطقة. وكما ورد أعلاه، فإن انخفاض أسعار النفط يخفف من صعوبات ميزان المدفوعات والمالية العامة في البلدان المستوردة للنفط. كما أن استمرار تراجع أسعار السلع الأساسية الأخرى، خاصة الأصناف الغذائية، يخفف من الضغوط التضخمية. ويدعم التوسع الاقتصادي المستمر في اقتصادات شرق آسيا وجنوبها القطاع غير النفطي في المنطقة ولاسيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. إضافة لذلك، فإن الانتعاش الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة يمنع تحول الشعور الاقتصادي الإقليمي إلى التشاؤم المفرط.

ثانيا - التطورات في قطاع الموارد الطبيعية

ألف - قطاع النفط

٥ - دخل قطاع النفط العالمي مرحلة من التغير الهيكلي دفع إليها الهبوط المفاجئ الكبير في أسعار النفط. وبحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٤، كان المشاركون في أسواق النفط قد انتقلوا باهتمامهم بعيداً عن التوترات الجيوسياسية وانقطاع الإمدادات، نحو مسألة وجود فائض مفرط في العرض. فخلال السنوات القليلة الماضية، شهد العرض العالمي من النفط الخام تزايداً سريعاً ولاسيما في أمريكا الشمالية. وبالتدريج، أصبح الفائض المفرط في العرض ملحوظاً عندما بدأ الطلب على النفط الخام في التناقص بسبب ركود الاقتصاد العالمي. غير أنه على خلاف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لم تتعرض أسواق النفط إلى انهيار في الطلب. ووفقاً لما أوردته منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)^(٤)، فإن تقديرات مجموع الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٤ بلغت ٩١,٢ مليون برميل يومياً في المتوسط، أي بزيادة قدرها ٩٧٠ ٠٠٠ برميل يومياً على العام السابق. وتتوقع منظمة الأوبك أن يستمر الطلب في النمو بنفس الوتيرة المعتدلة في عام ٢٠١٥ (نحو ٩٢,٢ مليون برميل يومياً)^(٤). كما تقدر المنظمة أن مجموع العرض من النفط الخام بلغ في المتوسط ٩٢,٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤، أي بزيادة تقل عن مليوني برميل يومياً على السنة السابقة^(٤). وفي حين أن إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام انخفض بعض الشيء، بـ ١٦٠ ٠٠٠ برميل يومياً ليصبح

(٤) التقرير الشهري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط المتعلق بسوق النفط، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥، ص. ٩٢، الجدولان ١٠-١ و ١٠-٢، متاح على الموقع www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/MOMR_March_2015.pdf

٣٠,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤، فإن إنتاج البلدان الأخرى غير الأوبك ارتفع بأكثر من مليوني برميل يومياً ليصبح ٥٦,٣ مليون برميل يومياً. ويقدر مستوى العرض الفائض في عام ٢٠١٤ بمليون برميل يومياً. وقد كان من الممكن تعديل مستوى العرض لو قرر المنتجون الأكثر نفوذاً في منظمة الأوبك ذلك. على أن المنظمة قررت الحفاظ على مستوى الإنتاج عند ٣٠ مليون برميل يومياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في حين أن أياً من منتجي النفط الخام من غير الأوبك لم يلزم نفسه في الوقت نفسه بتخفيض العرض. وفي عام ٢٠١٥، من المرجح أن أوضاع السوق ستكبح عرض النفط الخام العالي التكلفة من المنتجين من غير الأوبك في حين أن الأوبك ستحافظ على مستوى الإنتاج الحالي. ويتوقع أن تأثير انخفاض أسعار النفط على القدرة العالمية لعرض النفط الخام سيصبح أكثر وضوحاً في الأجل المتوسط، نظراً لأن مزيداً من شركات النفط ستقلص إنفاقها الرأسمالي، سواء في مجالات الاستكشاف والاستخراج (upstream) أو في مجالات التكرير والمعالجة (downstream).

٦ - وبلغ سعر سلة الأوبك للبرميل الواحد ٩٦,٣ دولاراً في عام ٢٠١٤ (أنظر الجدول ١). وفي النصف الأول من عام ٢٠١٤، بقيت أسعار النفط الخام الرئيسية فوق ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، متابعة بذلك الاتجاه الذي كانت عليه في السنة السابقة. وبلغت أسعار النفط ذروتها لذلك العام في شهر حزيران/يونيه ثم هبطت خلال الأشهر السبعة التالية. وبلغ سعر سلة الأوبك للبرميل الواحد ٤١,٥ دولاراً في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أي أنه هبط بنسبة ٦٢ في المائة بالمقارنة بالذروة التي بلغها في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى وجود فائض مفرط في العرض، فإن تزايد مخاطر ارتفاع تكاليف التمويل نتيجة التطبيع المنتظر في السياسة النقدية في الولايات المتحدة أدى إلى تثبيط الشراء المضارب في أسعار النفط المستقبلية، بل إن المضاربة بالبيع "على المكشوف" أسهمت في إضعاف أسعار النفط. وتراجعت سرعة نمو الطلب على النفط الخام غير أن هذا النمو لم يتعرض للانحسار. وعكست أسعار الشحن الخاصة بنقل النفط الخام زيادة استخدام ناقلات النفط فبقيت هذه الأسعار صامدة طوال عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تقترب أسعار النفط الخام من معدلها الطويل الأجل، مع التعرض لتقلبات متزايدة طوال عام ٢٠١٥ حيث سيبقى المشتركون في الأسواق متحسين إزاء أية أنباء حول الفائض المفرط في العرض. ومن المرجح أن تختبر أسعار النفط مستويات دنيا جديدة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥ مع ما يُتوقع من تراكم في المخزونات يعزى إلى العوامل الموسمية، ولاسيما أعمال صيانة منشآت التكرير. ومن المرجح أن يكون تراكم المخزونات أشد اتساعاً في أمريكا الشمالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتساع الهامش بين الأسعار المعيارية الجغرافية. غير أن من المتوقع أن مستوى المخزون سيهبط خلال

الربعين الثالث والأخير لتعود أسعار النفط الخام إلى التقارب عند خط الاتجاه الطويل الأجل وذلك نحو نهاية عام ٢٠١٥. ويُتنبأ بأن سعر سلة الأوبك المرجعية سيبلغ في المتوسط ٥٤,٥ دولاراً للبرميل الواحد في عام ٢٠١٥، استناداً إلى النطاق المتنبأ به وهو بين ٤٠,٦ دولاراً و ٧٠,٣ دولاراً.

الجدول ١

تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام، ٢٠١٢-٢٠١٦

(سلة الأوبك المرجعية بدولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد)

السنة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي المتوقع لعام ٢٠١٤		
				الأعلى	الأساس	الأدنى
٢٠١٢	٨٨,٧٤	١٢٤,٦٤	١٠٩,٤٥			
٢٠١٣	٩٦,٣٥	١١٤,٩٤	١٠٥,٨٧			
٢٠١٤	٥٢,٠٠	١١٠,٤٨	٩٦,٢٩			
٢٠١٥				٧٠,٣	٥٤,٥	٤٠,٦
٢٠١٦				٨٦,٠	٦٤,٣	٤٥,٣

المصدر: الأوبك عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وتمثل الأرقام المتصلة بعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ توقعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في آذار/مارس ٢٠١٥.

٧ - ويقدر أن مجموع إنتاج المنطقة العربية من النفط الخام في عام ٢٠١٤ بلغ ٢٣ مليون برميل يومياً في المتوسط، أي أقل بـ ٥٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً عما كان عليه في عام ٢٠١٣. ويقدر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي أنتجت ١٧,٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤، وهو نفس المستوى الذي بلغته في عام ٢٠١٣. وانخفض مستوى الإنتاج في كل من ليبيا واليمن انخفاضاً كبيراً بسبب تزايد حدة النزاع المسلح فيهما في عام ٢٠١٤، في حين أن إنتاج العراق شهد نمواً لأن مرافق الإنتاج الرئيسية في جنوب البلاد لم تتأثر بالنزاع. ويقدر أن مجموع عائدات صادرات النفط من المنطقة العربية بلغ ٦٩٥ بليون دولار في عام ٢٠١٤، مما يشكل تراجعاً بنسبة ١٢ في المائة عن السنة السابقة، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المجموع بنسبة أخرى قدرها ٤٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٣٧٩,٥ بليون دولار.

باء - قطاع الغاز الطبيعي

٨ - يشكل الغاز الطبيعي مورداً هيدروكربونياً آخر له أهمية استراتيجية في المنطقة العربية وقد أصبح مصدراً رئيسياً للثروة الوطنية في تلك البلدان العربية التي نجحت في تصديره. وهو

يوفر مصدراً مقتصدًا يتميز بالكفاءة البيئية لأغراض التوليد الحراري للكهرباء، كما يُستخدم كمادة خام في الصناعة البتروكيميائية. وتشهد البلدان العربية طلباً داخلياً على الغاز الطبيعي آخذاً بالنمو السريع، كما أن البلدان المنتجة لا تتجه جميعها نحو التصدير. وفي عام ٢٠١٤، بقيت قطر المصدر الأكبر في العالم للغاز الطبيعي المسيل. وقد استثمرت الجزائر بقوة في تعزيز قدرتها على إنتاج الغاز ولديها خطة لاستكشاف إنتاج الغاز من الطفل. أما خطط استكشاف حقول الغاز البحرية لدى كل من الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ولبنان فقد تعطلت.

٩ - ونظراً للحاجة إلى استثمارات كبيرة في مرافق النقل المستخدمة لنقل الغاز من المنتجين إلى المستخدمين النهائيين، سواء عن طريق خطوط الأنابيب أو على شكل غاز طبيعي مسيل، فإن أسواق الغاز الطبيعي تبقى منفصلة جغرافياً أكثر من أسواق النفط الخام. وينعكس مدى هذا التقسيم في الهوامش الكبيرة في أسعار التسليم الفوري للغاز الطبيعي في أوروبا واليابان والولايات المتحدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان السعر القياسي لأوروبا ٩,٥٠ دولاراً للمليون الواحد من الوحدات الحرارية البريطانية، واليابان ١٦ دولاراً للمليون الواحد من هذه الوحدات، والولايات المتحدة ٢,٩٧ من الدولارات للمليون الواحد منها^(٥). وقد تعرضت أسعار الغاز الطبيعي إلى هبوط كبير في عام ٢٠١٤، على غرار أسعار النفط الخام ولكن بقدر أقل: ففي حين أن أسعار نفط برنت الخام المؤرخة انخفضت بنسبة ٥٥ في المائة في السنة المنتهية بكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فإن أسعار التسليم الفوري للغاز الطبيعي انخفضت بنسبة ١٢,٨ في المائة في أوروبا، و ٩,٩ في المائة في اليابان، و ٣٩,٢ في المائة في الولايات المتحدة. ونظراً للفارق في ديناميات أسعار الغاز الطبيعي، فإن انخفاض عائدات تصدير الغاز الطبيعي من البلدان العربية ينتظر أن يكون أكثر اعتدالاً من الانخفاض في عائدات تصدير النفط الخام خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، نظراً لأن وجهات الصادرات هي إما أوروبا أو آسيا. وفي حين أن بعض معاملات أسعار الغاز مرتبطة بأسعار النفط، فإن عقود الأسعار الثابتة المتعددة السنوات تعتبر أكثر شيوعاً في تجارة الغاز الطبيعي، الأمر الذي يرجح أن يساهم في الاستقرار النسبي لعائدات البلدان المصدرة للغاز.

(٥) صندوق النقد الدولي، أسعار صندوق النقد الدولي للسلع الأساسية، قاعدة البيانات الشهرية. متاح على الموقع www.imf.org/external/np/res/commmod/index.aspx

باء - قطاع الفوسفات

١٠ - ويعتبر تزايد المنافسة في مجالات التصنيع والمعالجة (downstream) في أسواق الأسمدة العالمية تحدياً مستمراً أمام قطاع الفوسفات. وتفيد تقديرات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة بأن الطلب العالمي على الأسمدة يُنتظر أن يصل إلى ١٨٣,٨ مليون طن خلال الموسم الزراعي ٢٠١٤/٢٠١٥، ومن أصل ذلك، يبلغ الطلب على المغذيات الفسفورية ٤١,٥ مليون طن^(٦). وفي حين أن من المتوقع ألا ينمو الطلب العالمي إلا بصورة معتدلة على الأجلين القصير والمتوسط، فإن قدرة العرض الخاص بالفوسفات الصخري وبمض الفوسفات يُتوقع أن تتسع في الأردن والصين والمغرب. كما أن قدرة العرض الخاص بالفوسفات ثنائي الأمونيوم، وهو أحد الأسمدة الفسفورية الأكثر استخداماً، يُتوقع أن تنمو بسرعة تفوق سرعة نمو الطلب.

١١ - وقد سجل سعر الفوسفات الصخري انخفاضاً بين الذروة التي بلغها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وسعره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بنسبة ٥١ في المائة خلال السنتين. وشهد عام ٢٠١٤ انتعاشاً معتدلاً، من ١٠٢,٢٠ من الدولارات للطن الواحد في كانون الثاني/يناير إلى ١١٥,٠٠ دولاراً للطن الواحد في كانون الأول/ديسمبر^(٧). وتبعت أسعار الفوسفات ثنائي الأمونيوم اتجاهها موازياً فأظهرت زيادة معتدلة طوال عام ٢٠١٤، من ٤٣٨,٣٠ دولاراً للطن الواحد في كانون الثاني/يناير إلى ٤٥٩,٦٠ دولاراً للطن الواحد في كانون الأول/ديسمبر. وينتظر أن تكون حركة أسعار الفوسفات الصخري والفوسفات ثنائي الأمونيوم مستقرة خلال عام ٢٠١٥، مع احتمال بعض التعديلات نحو الانخفاض بسبب زيادة حجم العرض العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن إصلاح التعرفة الجمركية الخاصة بالمنتجات الفوسفاتية في الصين يمكن أن يؤثر على أسواق الأسمدة العالمية بتحسين قدرة أسعار الصادرات الصينية على المنافسة.

(٦) الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة “Short-term fertilizer outlook 2014-2015”, November 2014. متاح على

.www.fertilizer.org/en/ItemDetail?iProductCode= 9840Pdf&Category=ECO

(٧) البنك الدولي، قاعدة البيانات الاقتصادية العالمية لرصد السلع الأساسية، متاح على الموقع

.www.fertilizer.org/en/ItemDetail?iProductCode= 9840Pdf&Category=ECO

ثالثاً - الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية

ألف - لمحة عامة

١٢ - من المقدر أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، مما ينطوي على تغير طفيف بالمقارنة بالمستوى المسجل في عام ٢٠١٣ (أنظر الشكل ٢). وتشكل تقديرات النمو السلي في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا عاملاً رئيسياً في هذا التقلب. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، فإن بلدان مجلس التعاون الخليجي بقيت هي مركز النمو في المنطقة العربية في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن الاتجاه الأخير نحو الأداء الاقتصادي المتباين بشدة بين بلدان المجلس والبلدان العربية الأخرى سينتهي مع استمرار انخفاض أسعار النفط. وقد استفادت البلدان العربية المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، إذ خفف هذا الانخفاض من الضغط على ميزان المدفوعات وعلى المالية العامة. وقد استمر النزاع المسلح والعنف المتزايد في الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والعراق وليبيا واليمن في حرف مسار التنمية الاجتماعية الاقتصادية العربية.

باء - بلدان مجلس التعاون الخليجي

١٣ - تشير التقديرات إلى أن بلدان منطقة مجلس التعاون الخليجي الفرعية حققت نمواً بنسبة ٤,٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤، بعد أن سجلت نسبة ٣,٧ في المائة في السنة السابقة. وبالقائمة الحقيقية، كان لانخفاض أسعار النفط الخام تأثير معتدل على أرقام الناتج المحلي الإجمالي لأن مستوى إنتاج النفط الخام بقي دون تغيير. ولوحظ نمو مستقر في القطاع غير النفطي في جميع بلدان المجلس. وباستثناء الكويت، أظهرت هذه البلدان نمواً قوياً في الطلب الداخلي حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٤، الأمر الذي يؤكد استقرار نمو المعروض النقدي (النقد المتداول والنقد المودع). على أن تباطؤ معدل نمو هذا النقد خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤ في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يشير إلى تحول في الشعور الاقتصادي وثقة الأعمال. وعلى التوازي مع تراجع أسعار النفط، فإن قيمة الأصول المالية والعقارية دخلت مرحلة تعديل يميل إلى الانخفاض، وخصوصاً في الإمارات العربية المتحدة حيث كانت قيمتها قد سجلت نمواً مشهوداً خلال السنوات الثلاث السابقة. غير أن حجم التراجع الحالي لن يكون له أثر كبير على بلدان مجلس التعاون الخليجي مماثل أثر الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. فالقطاع المالي في بلدان المجلس أفضل صحة بكثير

كما أن تعرضه للأصول الخطرة أكثر محدودية. وقد دعم الأداء الاقتصادي القوي نسبياً في شرق آسيا وجنوبها القطاع غير النفطي في هذه البلدان.

١٤ - ومن المتوقع في عام ٢٠١٤ أن يميل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض في بلدان منطقة مجلس التعاون الخليجي الفرعية. وبرجح أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى مزيد من إضعاف الشعور الاقتصادي وثقة الأعمال في القطاعات غير النفطية، ولاسيما القطاع العقاري. كما أن توقعات ارتفاع تكاليف التمويل بالتوازي مع ما ينتظر من ارتفاع في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٥، ستؤثر هي أيضاً سلبياً على نمو الائتمان في بلدان المجلس. على أنه يرحح أن يساعد الارتباط القوي بين هذه البلدان وبين منطقة شرق آسيا وجنوبها المتنامية على الحفاظ على نمو القطاعات غير النفطية. ومن المنتظر أن يعزز الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، التجارة فيما بين بلدان المجلس. ويقدر متوسط النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة الفرعية لعام ٢٠١٥ بنسبة ٣,٤ في المائة. ومن بين بلدان المجلس، يُتوقع أن ينمو كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر بمعدل يتجاوز المعدل المتوسط للمنطقة الفرعية. وينتظر أن يواصل البلدان كلاهما الاستثمار في الهياكل الأساسية تحضيراً لاستضافة أحداث عالمية مقبلة. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في المملكة العربية السعودية، مما يعود أساساً إلى استجابة سريعة في السياسات للمستوى الجديد من أسعار النفط. ومن المتوقع أن يشهد الإنفاق العام، أساساً الإنفاق الخارج عن الميزانية، تخفيضاً كبيراً. ويتوقع أن يسجل كل من البحرين وعمان والكويت نمواً ثابتاً، مع تراجع معتدل في عام ٢٠١٥. أما تنبؤات معدل النمو في عام ٢٠١٥ فهي تفيد بأن نسبته ستكون ٣,٢ في المائة في البحرين، و٢,٠ في المائة في الكويت، و٣,٠ في المائة في عُمان، و٥,٢ في المائة في قطر، و٣,٠ في المائة في المملكة العربية السعودية، و٤,٢ في المائة في الإمارات العربية المتحدة.

جيم - المشرق العربي

١٥ - تشير التقديرات إلى أن اقتصادات منطقة المشرق العربي الفرعية شهدت انكماشاً بنسبة ٠,٦ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٤، بعد أن كانت قد سجلت انكماشاً بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن بين البلدان العربية، كانت هذه المنطقة الفرعية هي الأكثر تأثراً بالتراعات المسلحة والعنف، حيث عانى كل من الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والعراق إلى تدمير هياكله الأساسية الاقتصادية وانقطاع سلاسل الإمداد. ويقدر أن العراق شهد نمواً سلبياً بسبب انكماش في الطلب الداخلي. وتأثرت بشدة بالتراع المسلح منطقة كردستان، وهي إحدى المناطق الأسرع نمواً في العراق. ومع أنه تم تسجيل نمو

في إنتاج النفط الخام في عام ٢٠١٤، فإن هبوط أسعار النفط أحدث أثراً كبيراً على عائدات الحكومة العراقية. واستمر تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والمرافق الإنتاجية في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٤، مع أن الأنشطة الإنتاجية استمرت في المنطقة التي بقيت آمنة نسبياً من العنف المسلح. وأفيد بوجود استئناف محدود للأنشطة الإنتاجية، غير أن أنشطة القطاع الخاص خضعت لصعوبات شديدة بسبب تكرار انقطاع إمدادات الطاقة والسلاسل اللوجستية. وكان لتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية في قطاع غزة في تموز/يوليه ٢٠١٤ أثر سلبي على الاقتصاد الفلسطيني. وأضعفت التقييدات المستمرة على الأنشطة الاقتصادية الطلب الداخلي وأعاقت جهود إعادة البناء في قطاع غزة. وحافظ كل من الأردن ولبنان على توسع معتدل في الطلب الداخلي. وأسهم تحسن أوضاع ميزان المدفوعات في تراكم كبير تاريخياً في الاحتياطيات الأجنبية في كلا البلدين خلال عام ٢٠١٤. وفي الأردن، حوافظ على معدل النمو بفضل النمو السريع في أنشطة المقاتل أيضاً. على أنه ينبغي التشديد على أن معدل النمو في الأردن ولبنان كان أقل بكثير بسبب التدفق السريع التزايد لللاجئين والأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الجمهورية العربية السورية. أما مصر فقد استعادت الاستقرار، وتزايدت ثقة الأعمال فيها، وسجلت نمواً مستمراً في عام ٢٠١٤. كما تحسنت أوضاع ميزان المدفوعات في مصر، مع تدفقات رأس المال الأجنبي المستمرة وانخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية.

١٦ - ومن المتوقع بالنسبة لعام ٢٠١٥ أن تنمو منطقة المشرق العربي الفرعية بنسبة ١,٢ في المائة في المتوسط، في أعقاب الانكماش الذي شهدته السنتين السابقتان. ومن المتوقع أن يتناقص حجم الانكماش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية. وفي العراق، يتوقع أن ينمو الطلب الداخلي نمواً طفيفاً. أما النمو في الأردن ولبنان فإن من المتوقع أن يكون بطيئاً، فالبلدان يرجح أن يستفيدا كلاهما من انخفاض أسعار النفط، غير أن التباطؤ الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي يرجح أن يضعف الآثار الجانبية القادمة من تلك البلدان إلى الأردن ولبنان. وبرجح أن تكون مصر محركاً أساسياً للنمو في المنطقة الفرعية في عام ٢٠١٥. فاستمرار تحسن أوضاع ميزان المدفوعات فيها يرجح أن يفتح حيزاً معقولاً لتسريع التوسع في الطلب الداخلي لديها. وقد عادت دولة فلسطين إلى التوسع الاقتصادي، مما يعزى أساساً إلى انخفاض خط الأساس المقارن لعام ٢٠١٤. وتستند التنبؤات الخاصة بدولة فلسطين إلى التسارع المعتدل في أنشطة إعادة البناء في قطاع غزة، غير أن الوضع الجيوسياسي يجعل هذه الإمكانية بعيدة المنال. أما تنبؤات معدل النمو لعام ٢٠١٥ فهي ٣,٢ في المائة في مصر، و ٠,٥ في المائة في العراق، و ٢,٨ في المائة في الأردن، و ٣,٠ في المائة في لبنان و ٣,٠ في المائة في دولة فلسطين. أما الجمهورية العربية السورية فإن من المتوقع أن تشهد انكماشاً بنسبة ٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٥.

الجدول ٢

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، ٢٠١٢-٢٠١٦
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

البلد/المنطقة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	٢٠١٢ ^(١)	٢٠١٣ ^(١)	٢٠١٤ ^(٢)	٢٠١٥	٢٠١٦ ^(٣)	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤ ^(٤)	٢٠١٥ ^(٥)	٢٠١٥ ^(٥)
البحرين	٣,٤	٥,٣	٤,٧	٣,٢	٤,٠	٢,٨	٣,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٧
الكويت	٦,٦	١,٥	٢,٢	٢,٠	٣,٠	٣,٢	٢,٧	٢,٩	٢,٧	٣,٠
عمان	٧,١	٣,٩	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٢,٩	١,١	١,٠	١,٢	٢,٠
قطر	٦,٠	٦,٣	٦,٢	٥,٢	٥,٥	١,٩	٣,١	٣,٠	٢,٧	٣,٢
المملكة العربية السعودية	٥,٤	٢,٧	٣,٦	٣,٠	٣,٥	٢,٩	٣,٥	٢,٧	٢,٥	٣,٠
الإمارات العربية المتحدة	٤,٧	٥,٢	٤,٥	٤,٢	٤,٥	٠,٧	١,١	٢,٢	٢,٠	٢,٢
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٥,٥	٣,٧	٤,٠	٣,٤	٣,٩	٢,٣	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,٨
مصر ^(٦)	٢,٢	٢,١	٢,٢	٣,٢	٣,٨	٧,٤	١٠,٣	١٠,١	١٠,٠	٩,٥
العراق	١٠,٣	٤,٢	(٢,٦)	٠,٥	٥,٠	٦,٢	١,٨	٢,٢	٣,٥	٣,٥
الأردن	٢,٧	٢,٨	٣,١	٢,٨	٣,٠	٤,٥	٤,٨	٢,٩	٢,٥	٣,٠
لبنان	٢,٨	٣,٠	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٦,٥	٥,٦	١,٧	١,٥	٢,٠
دولة فلسطين	٦,٣	٢,٢	(٢,٥)	٣,٠	٣,٢	٢,٨	١,٧	١,٧	٢,٥	٣,٠
الجمهورية العربية السورية ^(٧)	(٣٠,٩)	(٣٦,٥)	(١٠,٥)	(٧,٠)	(٥,٠)	٣٧,٢	٨٧,٧	٢٤,٨	٣٧,٨	١٥,٠
بلدان المشرق العربي	٠,١	(٢,٢)	(٠,٦)	١,٢	٢,٨	١٠,٦	١٧,٣	٨,٨	١٠,٧	٧,٦
الجزائر	٣,٣	٢,٨	٣,٢	٢,٨	٣,٥	٨,٩	٣,٣	٢,١	٢,٧	٣,٠
ليبيا	٩٨,٢	(١٩,٩)	(٣٢,٧)	(٧,٥)	١٢,٠	٦,١	٢,٦	١,٣	٤,٠	٤,٥
المغرب	٢,٧	٤,٤	٢,٤	٤,٢	٣,٥	١,٣	١,٩	٠,٤	١,٠	١,٢
تونس	٣,٩	٢,٤	٢,٣	٢,٧	٣,٢	٥,٦	٦,١	٥,٥	٤,٥	٤,٠
بلدان المغرب العربي	٢١,١	(١,١)	(٣,٩)	١,٢	٥,١	٦,١	٣,٢	١,٩	٢,٧	٣,٠
جزر القمر	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٦,٣	١,٦	٢,٥	٢,٠	٢,٠
جيبوتي	٤,٨	٥,٠	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٧	٣,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٥
موريتانيا	٧,٠	٦,٧	٥,٩	٦,١	٦,٢	٤,٩	٤,١	٣,٦	٣,٢	٣,٥
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	٠,٤	٣,٦	٢,٥	٢,٨	٣,٠	٣٥,١	٣٧,١	٣٧,٥	١٧,٠	١٥,٠
اليمن	٢,٢	٣,٢	١,٥	(٢,٠)	٣,٢	١٠,٢	١١,٠	٨,٠	١١,٥	١٢,٠
البلدان العربية الأقل نمواً	١,٢	٣,٦	٢,٤	١,٥	٣,٢	٢٦,٣	٢٧,٨	٢٧,٢	١٤,٧	١٣,٥
مجموع المنطقة العربية ^(٨)	٦,٨	١,٥	١,٥	٢,٤	٣,٨	٦,٠	٧,٣	٥,١	٤,٩	٤,٤

المصدر: المصادر الوطنية.

- (أ) أرقام الناتج المحلي الإجمالي للسنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مأخوذة من دراسات الحسابات الوطنية للمنطقة العربية، النشرة رقم ٣٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع B.15.II.L.3)، وقد استندت هذه الأرقام إلى المصادر الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٥.
- (ب) تقديرات آذار/مارس ٢٠١٥.
- (ج) تنبؤات آذار/مارس ٢٠١٥.
- (د) الأرقام الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر هي للسنة المالية للبلد التي تنتهي في حزيران/يونيه.
- (هـ) يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ أرقاماً تقديرية وردت في دراسة المركز السوري لبحوث السياسات، "الاغتراب والعنف: تقرير أثر الأزمة السورية - ٢٠١٤" (دمشق، آذار/مارس ٢٠١٥)، متاح على الموقع www.unrwa.org/resources/reports/alienation-and-violence-impact-syria-crisis-2014.
- (و) الأرقام الخاصة بمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة، حيث تستند معاملات الترحيح لكل سنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠.

دال - المغرب العربي

١٧ - تشير التقديرات إلى أن منطقة المغرب العربي الفرعية شهدت انكماشاً بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، بعد أن كانت قد سجلت انكماشاً بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٣. ويستمر تأثير متوسط النمو في المنطقة الفرعية بتقديرات النمو في ليبيا التي شهد اقتصادها سنتين متتاليتين من الانكماش. وفي حين أن أوضاع انعدام الاستقرار السياسي والتراعات المسلحة أدت إلى هبوط الطلب الداخلي الليبي، فإن إنتاج النفط الليبي وتصديره تضاعف خلال عام ٢٠١٤ بسبب أعمال التخريب والتوقف عن العمل. وفي المغرب، أدى انخفاض الناتج الزراعي في عام ٢٠١٤ إلى تباطؤ في معدل النمو. وبدل تسارع نمو المعروض النقدي (النقد المتداول والنقد المودع) طوال عام ٢٠١٤ على نمو ثابت في الطلب الداخلي. غير أن الاقتصادات الأوروبية التي تعاني من الركود كان لها أثرها السلبي على الصادرات. أما تونس فقد تعرضت إلى تراجع في سرعة النمو الاقتصادي نتيجة الطلب الداخلي الخاضع للإدارة لمواجهة صعوبة أوضاع ميزان المدفوعات. ومع أنه تم احتواء استنزاف الاحتياطيات الأجنبية فإن البلد بقي في حالة ضعف في موقفه الخارجي. كما أن الاقتصادات الأوروبية التي تعاني من الركود كان لها أثرها السلبي على الاقتصاد التونسي. وفي الجزائر، دفعت الاستثمارات العامة النشطة بعجلة النمو في عام ٢٠١٤، على الرغم من تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من العام. ويقدر أن الطلب الداخلي دأب على التوسع مع تسارع نمو المعروض النقدي (النقد المتداول والنقد المودع) خلال السنة.

١٨ - ومن المتوقع أن يستمر النمو في منطقة المغرب العربي الفرعية خلال عام ٢٠١٥ بمعدل ١,٢ في المائة. وتشير التنبؤات إلى استمرار الانكماش في الاقتصاد الليبي، وإن بصورة

أقل حدة. ومن المتوقع المحافظة على مستوى معين من إنتاج النفط الخام وتصديره، غير أن نزوح العمال الأجانب، وبعضهم كان له دور أساسي في إدارة الهياكل الأساسية الاقتصادية، يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي. أما المغرب فإن من المتوقع أن يسجل تسارعاً في النمو استناداً إلى النمو المتوقع في إنتاج الأغذية. ويستفيد كل من تونس والمغرب من انخفاض أسعار النفط، مما يؤدي إلى تيسير صعوبات ميزان المدفوعات وأوضاع المالية العامة. ويرجح أن ينشأ في تونس مجال أوسع لتوسع الطلب الداخلي، مما يؤدي إلى تسارع معتدل في النمو، مع أن الآثار الجانبية للزراعات المسلحة في ليبيا تطرح مخاطر تراجع الأوضاع الأمنية. وفي الجزائر، يتوقع أن يتباطأ التوسع الاقتصادي بسبب تراجع عائدات الهيدروكربونات؛ غير أن من المرجح أن يحافظ على الطلب الداخلي بفضل استمرار استثمارات القطاع العام. أما تنبؤات معدلات النمو في عام ٢٠١٥ فهي: ٢,٨ في المائة في الجزائر، و ٤,٢ في المائة في المغرب، و ٢,٧ في المائة في تونس. وأما الاقتصاد الليبي فإن من المتوقع أن يشهد انكماشاً بنسبة ٧,٥.

هاء - البلدان العربية الأقل نمواً

١٩ - تشير التقديرات إلى نمو اقتصادات البلدان العربية الأقل نمواً بنسبة ٢,٤ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٤، عقب النمو الذي سجلته في العام السابق والبالغ ٣,٦ في المائة. فقد نجح السودان في الحفاظ على التوسع الاقتصادي الإيجابي في ظل صعوبات ميزان المدفوعات الحادة. وعلى الرغم من فقدان عائدات تصدير النفط منذ انفصال جنوب السودان، فقد تمكن من تنويع صادراته لتشمل سلعاً أساسية أخرى، بما في ذلك السلع الغذائية والذهب. وفي اليمن، ضعفت سرعة النمو الاقتصادي. فقد ضعف الطلب الداخلي فيه بسبب تزايد عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية. وشهد إنتاج النفط الخام ركوداً، مع قدم المرافق الإنتاجية واستمرار أعمال التخريب التي تستهدف خطوط أنابيب النفط. وساعد الدعم المالي الخارجي على استمرار الاستقرار النقدي، غير أن الاحتياطيات الأجنبية واصلت تراجعها خلال عام ٢٠١٤. وفي جزر القمر، حوُظ على ثبات النمو في عام ٢٠١٤ وهو يتماشى مع اتجاهه الطويل الأجل. وفي جيبوتي، أدى ارتفاع مستوى أنشطة الميناء، وهو ارتفاع يعود في جانب منه إلى تزايد نقل السلع إلى أثيوبيا، إلى توسع اقتصادي ثابت. وفي الصومال، وعلى الرغم من الحوادث الأمنية التي تطرأ بين الآونة والأخرى، يُقدّر أن يحقق البلد انتعاشاً اقتصادياً سريعاً بسبب استمرار أعمال البناء. أما موريتانيا، فقد تعرضت لتناقص في سرعة النمو الاقتصادي. وكان لتراجع أسعار الفلزات أثر سلبي على أداء التصدير فيها، غير أن من المقدر أن الطلب الداخلي سيشهد توسعاً ثابتاً.

٢٠ - وبالنسبة لعام ٢٠١٥، يتوقع أن يصل نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي للبلدان العربية الأقل نمواً ١,٥ في المائة في المتوسط. ومن المتوقع أن تتحسن أوضاع ميزان المدفوعات في السودان، مما يمكن أن يفتح المجال أمام توسع الطلب الداخلي. وبرجح أن يؤدي استمرار حدة النزاع المسلح وانعدام الاستقرار السياسي إلى دفع اليمن إلى الانكماش. وسيستفيد كل من جزر القمر وجيبوتي من انخفاض أسعار السلع الأساسية، غير أن من المتوقع أن يتوقف تدريجياً توسع الطلب الداخلي وذلك مع التباطؤ في نمو العروض النقدي (النقد المتداول والنقد المودع). ومن المتوقع أن يستمر توسع قطاع التعدين في موريتانيا، حتى على الرغم من توقعات الضعف في أسعار الفلزات. وينتظر أن يكون للتوسع المتوقع في الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع أثر إيجابي على توسع الطلب الداخلي. وبغض النظر عن ظواهر التوسع الاقتصادي الإيجابية هذه، فإنها على ما يبدو غير كافية لتغيير ملامح الفقر في البلدان العربية الأقل نمواً. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود الدولية والإقليمية للتخفيف من الفقر في المنطقة الفرعية. وفي عام ٢٠١٥، يتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٣,٥ في المائة في جزر القمر، و ٤,٨ في المائة في جيبوتي، و ٦,١ في المائة في موريتانيا، و ٢,٨ في المائة في السودان. أما اليمن، فإن من المتوقع أن يسجل انكماشاً بنسبة ٢,٠ في المائة، غير أن التوقعات تخضع إلى تصحيح ينطوي على انخفاض كبير في حال زيادة حدة النزاع المسلح.

واو - الأسعار والتضخم

٢١ - تشير التقديرات إلى أن متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية بلغ ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ (انظر الجدول ٢). وساهم انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية في التراجع العام في معدلات التضخم. وفي حين أن كثيراً من الاهتمام تركز على أسعار النفط، فإن أسعار الأغذية تراجعت هي أيضاً خلال عام ٢٠١٤. ولا يزال المحرك الأساسي الذي يدفع بعجلة التضخم في مجلس التعاون الخليجي هو ارتفاع أسعار الأصناف المتصلة بالسكن، مما يعكس انتعاش عقارات الإيجار. ومع تزايد حدة النزاعات المسلحة والعنف والاضطرابات الاجتماعية في كل من العراق وليبيا، فقد نجح البلدان في الحفاظ على انخفاض معدلات التضخم باستخدام إعانات الدعم. كما تم احتواء التضخم في دولة فلسطين. على أن معدلات التضخم المنخفضة لا تعني بالضرورة توفر السلع الأساسية بصورة كافية في هذين البلدين المتأثرين بالنزاع. فالأدلة غير المنتظمة تشير أحياناً إلى عكس ذلك، غير أن من الملاحظ أن هناك جهوداً على مستوى السياسات ترمي إلى الحفاظ على سلاسل الإمداد في البلدين. وقد استمر في عام ٢٠١٤ اتجاه التضخم المرتفع في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن. ويعتبر التضخم

الجامح في كل من الجمهورية العربية السورية والسودان نتيجة مباشرة للقيود الحادة في البلدين على العملات الأجنبية بسبب العقوبات الاقتصادية. وتستمر العوامل النقدية في التسبب في ارتفاع معدل التضخم في كل من مصر واليمن.

٢٢ - وتشير التوقعات إلى أن معدل التضخم في أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية سيكون بنسبة ٤,٩ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٥. ويتوقع أن تراجع الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وهو ما سيشكل الاتجاه العام بالنسبة للمنطقة العربية. ومن المتوقع أن تخفت تدريجياً زيادة أسعار الأصناف المتصلة بالسكن في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مما يؤدي إلى خفض معتدل لمعدل التضخم في أسعار الاستهلاك في تلك البلدان. وبين البلدان التي يرتفع فيها معدل التضخم، يتوقع أن يشهد هذا المعدل تراجعاً كبيراً في السودان، مما يعود أساساً إلى انخفاض أسعار الاستيراد. أما في الجمهورية العربية السورية فإن من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم، مما يعزى جزئياً إلى استمرار التأثير بصعوبات حادة تتعلق بالعملات الأجنبية في أوضاع تهيم عليها الأزمة. وفي مصر واليمن، يتوقع أن يستمر النظام الهيكلي لارتفاع التضخم. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث تضخم جامح في اليمن في حال زيادة حدة النزاع المسلح.

زاي - أسعار الصرف

٢٣ - شهدت عدة بلدان عربية هبوطاً كبيراً في قيمة عملاتها الوطنية مقابل دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ واستمر ذلك الهبوط في أوائل عام ٢٠١٥. وبدرجات مختلفة، تعرضت العملات الوطنية في بلدان المغرب العربي - تونس والجزائر وليبيا والمغرب - إلى الهبوط مقابل الدولار، وذلك بالتوازي مع الهبوط السريع الذي طرأ على اليورو مقابل الدولار خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وتقليدياً، حافظت بلدان المغرب العربي على سعر صرف مستقر مقابل اليورو لأن منطقة اليورو تشكل وجهة أساسية لصادرات هذه البلدان. وللسبب نفسه، هبطت قيمة العملة الوطنية أيضاً في كل من جزر القمر وموريتانيا مقابل الدولار. كما أن العملة الوطنية للكويت، وهي عملة مرتبطة بسلة من العملات تشمل اليورو، هبطت هي أيضاً مقابل الدولار. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان فهي تأخذ بنظام للعملات الأجنبية مرتبط بالدولار. وتمكنت مصر من إدارة هبوط قيمة عملتها المنظم من ٧,٠ جنيهات مصرية إلى ٧,٨ جنيهات مصرية مقابل الدولار. كما أن السودان أدار قيمة عملته الوطنية، حيث شهدت هذه العملة هبوطاً تدريجياً وصل بها إلى ٦,١ جنيهات سودانية مقابل الدولار. أما قيمة الليرة السورية فقد استمرت في الضعف خلال عام ٢٠١٤ وهوت من ١٦٠ ليرة إلى ٢٢٠ ليرة مقابل الدولار.

وفي عام ٢٠١٥، يُتوقع أن يتعرض كل من تونس والجمهورية العربية السورية السودان ومصر واليمن إلى هبوط جديد في قيمة عملاتهما الوطنية بسبب ضعف أوضاع ميزان المدفوعات.

حاء - الديناميات الاجتماعية والعمالة

٢٤ - الحدث الأكثر بروزاً في تحديد الديناميات الاجتماعية في المنطقة العربية هو تشريد السكان الجماعي الواسع النطاق، سواء داخلياً أو باتجاه الخارج، بسبب تزايد حدة النزاعات المسلحة. ففي عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥، شهد عدد المشردين ارتفاعاً كبيراً في كل من الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والعراق وليبيا واليمن. ويشكل نطاق التشريد أزمة إنسانية في البلدان المتأثرة بالنزاع. وعلاوة على ذلك، فإن حجم التشريد يكفي لإعاقة أعمال إعادة البناء الاقتصادي في المستقبل في البلدان المعنية، نظراً لأنه قد أضعف فعلاً رأس المال البشري والتلاحم الاجتماعي. وقد شعر بالأثر الاجتماعي لذلك كل من الأردن ولبنان، وبصورة متزايدة، حيث تغيرت البنية السكانية في كل من البلدين بسبب تدفق اللاجئين السوريين والأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الجمهورية العربية السورية، مما أجهد قدرات الخدمات الصحية والتعليمية. على أن البلدان استوعبا الصدمة الأولى الناتجة عن التزايد السريع في أعداد المقيمين داخل حدودهما الوطنية، غير أنهما يكافحان في سبيل الحفاظ على الرفاه ضمن حدود الموارد المحدودة دوماً.

٢٥ - وتبقى معدلات البطالة في المنطقة العربية على مستوى مرتفع. وترد فيما يلي هذه المعدلات بالنسبة للبلدان التي تتوفر عنها بيانات الربع الأخير من عام ٢٠١٤: مصر، ١٢,٩ في المائة^(٨)؛ الأردن، ١٢,٣ في المائة^(٩)؛ المغرب، ٩,٧ في المائة^(١٠)؛ المملكة العربية السعودية، ١١,٦ في المائة بين المواطنين السعوديين^(١١)؛ دولة فلسطين، ٢٦,٥ في المائة^(١٢). ونظراً

(٨) الوكالة المركزية للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة صحفية، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥. متاح على الموقع www.capmas.gov.eg/pepo/779_e.pdf

(٩) مديرية الإحصاء، نشرة صحفية، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. متاح على الموقع www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2014/Emp_2014-q4.pdf

(١٠) المفوضية العليا للتخطيط، "أحوال سوق العمل في الربع الأخير من عام ٢٠١٤". متاح على الموقع www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-quatrieme-trimestre-de-l-annee-2014_a1504.html

(١١) الإدارة المركزية للإحصاء والمعلومات، مجموعة بيانات "معدلات العمالة الفصلية". متاح على الموقع www.cdsi.gov.sa/english/

لوجود قطاع غير رسمي، فإن أرقام البطالة في المنطقة تعكس ثغرات هيكلية في العمالة وليس ثغرات دورية. على أن المعدلات المتوفرة لا تدل على وجود تغير هيكلي كبير في أسواق العمل، مع استثناءين اثنين: الأول هو التدهور الكبير في حالة العمالة في دولة فلسطين وخصوصاً في قطاع غزة حيث قفز معدل البطالة من ٣٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤٣,٩ في عام ٢٠١٤.^{١٢} فقد أسهم العنف المسلح في قطاع غزة في تموز/يوليه ٢٠١٤ والتقييدات المستمرة المفروضة على الأنشطة الاقتصادية في إحداث أسوأ حالة عمالة شهدتها البلد منذ سنين طويلة. أما الثاني فهو التحسن المعتدل في الفجوة بين الجنسين في العمالة في الأردن والمملكة العربية السعودية في الفترة الأخيرة الماضية. فقد هبط معدل بطالة الإناث من الذروة التي كان قد بلغها في الربع الثالث من عام ٢٠١٣، عندما كانت نسبته ٢٦,٨ في المائة، إلى ١٩,١ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤.^(٩) وانخفض هذا المعدل في المملكة العربية السعودية من الذروة الأخيرة التي بلغها، وكانت بنسبة ٣٥,٧ في المائة وذلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٢، إلى ٣٢,٥ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤.^(١١) وقد طبقت خلال العام بصرامة سياسة التحول إلى اليد العاملة الوطنية في المملكة. وبتطبيق تدابير جديدة لتقييد العمال الأجانب بتعزيز نظام السعودة الذي كان قد بدأ عام ٢٠١١، فإن المملكة تروج بقوة للمواطنين السعوديين الباحثين عن مستقبل وظيفي في القطاع الخاص. وقد تبعت هذا الاتجاه بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ويبقى ارتفاع البطالة بين الشباب نتيجة قلة الوظائف أمام مجموعة مزايده من المبتدئين في سوق العمل مسألة اجتماعية اقتصادية خطيرة في مختلف أنحاء المنطقة العربية.

رابعا - التطورات في السياسة العامة

٢٦ - اتسع عموماً نطاق معضلات السياسة العامة أمام صناعاتها في المنطقة العربية. فقد كان من الضروري أن يقدم مصدرّو الطاقة الرئيسيون بين بلدان مجلس التعاون الخليجي استجابة سريعة على مستوى السياسة العامة للصمود في وجه الانخفاض الكبير في عائدات النفط وضعف أوضاع المالية العامة. ولعبت بلدان المجلس دوراً محورياً في تنويع اقتصاداتها وذلك بالاستثمار بقوة في الهياكل الأساسية غير النفطية وفي الصحة والتعليم. أما المعضلة التي تواجهها حكومات بلدان المجلس على مستوى السياسة العامة الآن فهي تتمثل فيما إذا كان عليهم أن يحافظوا على مستوى الإنفاق العام الحالي. فد يكون هناك حاجة إلى تدابير في

(١٢) المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، "حولة استقصائية للقوى العاملة (تشرين الأول/أكتوبر-كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) (الربع الأخير من عام ٢٠١٤)". متاح على الموقع

.www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFS-Q4-2014-e.pdf

المالية العامة معاكسة للدورات الاقتصادية بغية تحقيق التنوع الاقتصادي المستهدف. غير أن من المرجح في الوقت نفسه أن يقضي انخفاض عائدات النفط بإحداث تخفيضات في الميزانيات توجهاً للحصافة المالية. وفي حين أن صعوبات العملات الأجنبية شهدت تحسناً معتدلاً نتيجة تراجع الأسعار الدولية للسلع الأساسية، فإن حكومات المناطق الفرعية الأخرى في المنطقة العربية بحاجة إلى التكيف مع القيود الصارمة على مالياها العامة. وقد تم على مراحل تنفيذ إصلاح إعانات الدعم في عدة بلدان عربية، بما فيها الأردن والسودان ومصر والمغرب واليمن، غير أن أوضاع المالية العامة بقيت تعاني من الضعف الهيكلي.

٢٧ - وحافظت بلدان مجلس التعاون الخليجي على نفس موقف السياسة النقدية كما في العام السابق، وهي بذلك تتبع سياسة مماثلة لسياسة الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة. فخلال عام ٢٠١٤، لم يلاحظ أي تغيير في معدلات الفائدة في بلدان المجلس. وانعكاساً لموقف السياسة النقدية هذا، فقد بقيت تكاليف التمويل، من حيث سعر الثلاثة أشهر لتبادلات الأسواق المالية فيما بين المصارف في هذه البلدان، تدور حول ١,٠ في المائة. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فقد استمر في التراجع سعر الثلاثة أشهر المعروض للتبادلات فيما بين المصارف في الإمارات العربية المتحدة فبلغ ٠,٦٧٧١٤ في المائة بنهاية عام ٢٠١٤. وارتفع تدريجياً سعر الثلاثة أشهر المعروض للتبادلات فيما بين المصارف في الكويت فبلغ ١,٠٦٢٥ بنهاية عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٥، ويُنتظر أن يتغير وفقاً لذلك موقف السياسة النقدية في بلدان المجلس. على أنه نظراً للتوقعات المتعلقة بمعدل التضخم المنخفض، والحاجة إلى الحفاظ على التحفيز الاقتصادي بسبب انخفاض عائدات النفط، فإن السلطات النقدية في بلدان المجلس يرجح أن تستنبط تدابير للسياسة العامة تخفف من الآثار السلبية المتوقعة. وأدى الانخفاض الكبير في الأسعار الدولية للسلع الأساسية وتزايد تدفقات رأس المال الأجنبي إلى إيجاد حيز كبير أمام سياسات التسهيل النقدي التحفيزية (تخفيض الفائدة وزيادة العرض النقدي) في كل من الأردن ومصر والمغرب. ففي مصر، كان المصرف المركزي قد اتخذ تدبيراً تحوطياً في تموز/يوليه ٢٠١٤ للتكيف مع التضخم المنتظر برفع أسعار الفائدة الرسمية نقطة مئوية واحدة، غير أن الهيئة المصرية للنقد عادت إلى التسهيل النقدي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ فخفضت أسعار الفائدة الرسمية بنصف نقطة مئوية عندما اتضح أن تراجع أسعار السلع الأساسية أدى إلى تسهيل أوضاع العملات الأجنبية. وفي الأردن، اتخذ المصرف المركزي تدابير للتسهيل النقدي في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥. فقد انخفض سعر إيداع نافذة الليلة الواحدة، وهو أحد المعدلات الأساسية للفائدة الرسمية في الأردن، من ٣,٥ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ١,٧٦ في المائة بنهاية الربع

الأول من عام ٢٠١٥. وفي المغرب خفّض المصرف المركزي سعر الفائدة الرسمي لديه - بـ ٠,٢٥ نقطة مئوية - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وذلك لأول مرة منذ آذار/مارس ٢٠١٢. وأجرى المغرب تخفيضاً آخر في سعر الفائدة الرسمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بـ ٠,٢٥ نقطة مئوية أيضاً. وفي تونس، حافظ المصرف المركزي على موقفه النقدي الصارم، وذلك أساساً للتكيف مع الأوضاع الصعبة في ميزان المدفوعات، فرفع سعر الفائدة الرسمي بـ ٠,٢٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٤,٧٥ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. واستخدم مصرف لبنان تدابير الحفز النقدي بقوة تماشياً مع سياسته الخاصة بالتسهيل النقدي. وفي الجمهورية العربية السورية، حاول المصرف المركزي أن يجري تخفيضاً منتظماً تدريجياً لعملته الوطنية في سياق إدارته للطلب على العملات الأجنبية. وعلى الرغم من استمرار العنف المسلح في البلد والهبوط الكبير في قيمة الليرة السورية، فإن من الجدير بالذكر أنه لم يتم التخلي عن الثقة بالعملة الوطنية السورية.

٢٨ - وقد تغيرت أرصدة المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تغيراً كبيراً في عام ٢٠١٤ بسبب انخفاض أسعار النفط. ومن المنتظر أن يسجل كل من البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية عجزاً في الميزانية في عام ٢٠١٤، وبرجح أن يواجه كثير من البلدان عجزاً في الميزانيات في عام ٢٠١٥. على أن من غير المتوقع، من حيث تخطيط الميزانيات، أن تلجأ بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تقليص الإنفاق الحكومي إلى حد التقشف المالي. وتبقى مواقف المالية العامة تتراوح بين مواقف نشطة باعتدال ومواقف محايدة. وسيتحقق معظم التخفيض في الإنفاق بتخفيض النفقات الخارجة على الميزانية. ويتوقع أن يستمر الاستثمار العام في الهياكل الأساسية وفي الصحة والتعليم والمجالات الاجتماعية، وذلك في مجالات مختارة تحظى بالأولوية. وعملاً على تحسين إدارة المالية العامة، قررت قطر أن تنقل سنتها المالية من دورة آذار/مارس - نيسان/أبريل إلى دورة كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر. وتواصل الحكومات العربية في المناطق الفرعية الأخرى سعيها لضبط أوضاع المالية العامة. وقد أحرزت إصلاحات إعانات الدعم تقدماً في عدة بلدان، منها الأردن ومصر في عام ٢٠١٤، غير أن آفاق العائدات بقيت ضعيفة. وزادت أهمية المساعدة الخارجية المباشرة وغير المباشرة في تلك البلدان للحفاظ على مستوى الإنفاق الرأسمالي، بما في ذلك الإنفاق على المشاريع الإنمائية. وكانت أسواق رأس المال الدولية مفتوحة أمام اقتراض بلدان منطقتي المشرق العربي والمغرب العربي الفرعيتين. وتمكن كل من الأردن وتونس ولبنان والمغرب من تعبئة المال في عام ٢٠١٤ عن طريق إصدار السندات المالية في أسواق رأس المال الدولية.

خامسا - خاتمة

٢٩ - أحدث الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام تحولاً واضحاً في البيئات الاقتصادية الخارجية في المنطقة العربية. فقد كان للثروة النفطية أهمية حيوية لا بالنسبة للبلدان العربية المصدرة للنفط وحدها بل كذلك للبلدان العربية المستوردة للنفط، وذلك بسبب تأثير هذه الثروة الجانبي الكبير. فقد توزعت الثروة النفطية على المنطقة ككل على شكل رؤوس أموال وتحويلات ومعونات أجنبية. واستفادت البلدان المستوردة للنفط في المنطقة من انخفاض أسعاره، غير أن هذا الانخفاض يمكن أن يقلل من تدفقات رأس المال والتحويلات والمعونات من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان العربية الأخرى. وشهدت المنطقة العربية، في المتوسط، توسعاً اقتصادياً خلال السنوات القليلة الماضية، بغض النظر عن الأوضاع الجيوسياسية الصعبة وانعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية. وزادت حدة النزاعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والعراق وليبيا واليمن، في حين أن الأمن تعرض لتعطل متكرر في تونس ولبنان. وتمثلت الركيزة الأساسية لاستمرار النمو في المنطقة، على الرغم من تلك العوامل السلبية السائدة، في الثروة النفطية المتزايدة التي سمحت باستمرار مستوى معين من تدفقات رأس المال والتحويلات والمعونات ضمن المنطقة من مصدري النفط الرئيسيين بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومع استمرار التوترات الجيوسياسية، فإن الضعف بات يتتاب ركيزة الاستقرار الاقتصادي الإقليمي هذه. ولا يزال الأثر الهيكلي الكلي لانخفاض أسعار النفط لم يتضح بأكمله، غير أن الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية الحالية في المنطقة العربية تستمر كتحديات في وجه النمو المستدام في المنطقة على الأجلين المتوسط والطويل.

٣٠ - لقد شهدت المنطقة العربية فترة ازدهار مطولة في صناعة النفط دامت أكثر من ١١ سنة. وكان الانخفاض الشديد السابق في الأسعار، والذي طرأ بسبب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، قد انحسر بسرعة حيث شهدت الأسواق انتعاشاً سريعاً في الطلب من الاقتصادات النامية من قبيل الصين والهند. وأشار التوسع السريع في إنتاج النفط الخام في أمريكا الشمالية إلى أن انتعاش أسعار النفط سيكون بطيئاً. ولكن بحلول نهاية عام ٢٠١٤ كان المشتركون في أسواق النفط قد أدركوا أن مرونة أسعار عرض النفط الخام زادت فجأة بسبب تقدم التكنولوجيات الخاصة بالطفل وباستخراج النفط الذي كان يصعب استخراجه. وبرجّح أن ضعف آفاق العائدات النفطية والضعف الذي أخذ ينتاب الثروة النفطية عموماً سيحبران البلدان العربية على إعادة التفكير في استراتيجيات النمو لديها. وقد حالف النجاح بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حد ما في استراتيجياتها للتنويع الاقتصادي خلال فترة

ازدهار صناعة النفط التي بدأت عام ٢٠٠٣. وسجلت القطاعات غير النفطية، ولاسيما قطاعات المالية والاتصالات والنقل والخدمات نمواً باهراً. على أن النفط بقي، بانتهاء فترة ازدهار الصناعة النفطية، أساسياً في بلدان المجلس كمصدر للثروة الوطنية والعائدات الحكومية وثقة الأعمال والشعور الاقتصادي. ويتمثل التحدي المستمر أمام بلدان المجلس في استنباط استراتيجية لمواصلة التنويع الاقتصادي للحد من اعتمادها على النفط. ويمكن لاستراتيجيات التنويع الجديدة أن تتطلب سياسات فعالة للتحويل إلى اليد العاملة الوطنية، وهي سياسات تؤثر على فرص العمل بالنسبة للباحثين عن العمل في البلدان العربية الأخرى. وهناك حاجة إلى إعادة توازن في تدفقات رأس المال واليد العاملة ضمن المنطقة لفائدة الاقتصادات العربية في بلدان المجلس وفي البلدان العربية الأخرى في نفس الوقت. وهناك حاجة ماسة إلى بذل الجهود لتنسيق السياسات عن طريق التعاون الإقليمي بغية التوصل إلى الوضع الأمثل في استخدام رأس المال البشري في المنطقة وثروتها المالية كسبيل لتحقيق تقدم إقليمي أكثر استدامة.